



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

هيئة الغابات والمراعي في الشرق الأدنى

الدورة الثانية والعشرون

تلمسان، الجزائر، 13-17 ديسمبر/كانون الأول 2015

العمليات العالمية للسياسات

أولاً - معلومات أساسية

1- يعتبر عام 2015 عاما حاسما بالنسبة للغابات والحراجة حيث يشهد تنويجا لعدد من العمليات العالمية للسياسات المتصلة بالغابات والحراجة، و/أو التي تؤثر عليهما. ففي مايو/أيار، استعرضت الدورة الحادية عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (UNFF11) الترتيب الدولي المتعلق بالغابات (IAF)، واتخذت قرارا بشأن مستقبله. وبين يناير/كانون الثاني وسبتمبر/أيلول، تفاوضت البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن خطة جديدة للتنمية لما بعد عام 2015، شملت مجموعة من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي ستحل محل الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك، سيعقد المؤتمر الحادي والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 21) في ديسمبر/كانون الأول من هذا العام في باريس من أجل التوصل إلى اتفاق ملزم قانونا وعالمي حول المناخ لإبقاء الاحترار العالمي دون درجتين مئويتين. وسيكون للغابات دور محوري في تحقيق هذا الهدف الطموح.

2- وبينما تؤثر نتائج هذه العمليات على حوكمة الغابات على المستوى العالمي، فإنها تؤثر أيضا على إدارة الغابات على المستوى القطري. وتصف هذه الورقة النتائج الرئيسية المتوقعة، وتحلل أثرها المحتمل على الغابات والحراجة، فضلا عن الحاجة إلى قيام البلدان باتخاذ إجراءات.

ثانياً- النتائج المتوقعة الرئيسية للعمليات العالمية للسياسات

ألف- الدورة الحادية عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

3- اعتمد منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الحادية عشرة إعلانا وزاريا هو الترتيب الدولي بشأن "الغابات التي نصبو إليها بعد عام 2015"، الذي التزم الوزراء المسؤولون عن الغابات بموجبه بجملة أمور منها تنفيذ وإدماج الإدارة المستدامة للغابات (SFM) في استراتيجيات الحد من الفقر والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛ وتعزيز ووضع ترتيب أكثر فعالية للغابات لما بعد عام 2015.

4- وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد المنتدى مشروع القرار المعروض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنون "الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام 2015"، الذي قررت فيه البلدان الأعضاء ما يلي:

- تمديد ولاية الترتيب الدولي المتعلق بالغابات وتمديد الإطار الزمني للأهداف العالمية المتعلقة بالغابات حتى عام 2030، والدعوة إلى تعزيز الترتيب الدولي المتعلق بالغابات من خلال اتخاذ تدابير شتى من بينها عقد دورات سنوية لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، مع تناوب التركيز على وضع السياسات وإجراء المناقشات بشأن التنفيذ والمشورة الفنية؛
- مطالبة المنتدى بوضع وتنفيذ خطة استراتيجية للفترة 2017-2030؛
- التشديد على الحاجة إلى تعزيز وتحفيز تنفيذ الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات (الذي يطلق عليه الآن "صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات")، واستخدامه كإطار عمل لجميع الجوانب المتصلة بالغابات من خطة التنمية لما بعد عام 2015؛
- الموافقة على تعزيز العملية التيسيرية وإطلاق اسم جديد عليها هو "الشبكة العالمية لتيسير تمويل الغابات"؛
- اقتراح اتخاذ تدابير لتدعيم الشراكة التعاونية في مجال الغابات (CPF).

باء- عملية أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015

5- اعتمدت أثناء مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعقود في أيلول/سبتمبر 2015 أهداف التنمية المستدامة التي أعدها الفريق العامل المفتوح العضوية للجمعية العامة للأمم المتحدة والبالغ عددها 17 هدفاً، وغاياتها البالغ عددها 169 غاية، وذلك كجزء من خطة التنمية الجديدة لما بعد عام 2015. ويجري تناول الغابات تحديداً ضمن هدفين من أهداف التنمية المستدامة المقترحة:

- **الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛**
- **الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة، حماية النظم الإيكولوجية البرية وإعادتها إلى هيئتها الطبيعية وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.**

6- وفي إطار الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة، هناك غايتان محددتان تتصلان بالغابات تتناولان تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، وهما إعادة الغابات المتدهورة إلى هيئتها الأصلية وإعادة التحريج والتشجير. وتدعو غاية في إطار الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة إلى حماية وإعادة الغابات إلى هيئتها الأصلية باعتبارها نظاماً إيكولوجياً متصلاً بالمياه. ويجري حالياً وضع مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة، يتوقع أن يتم الانتهاء من صياغتها في عام 2016. وستركز على عدد محدود من البارامترات القابلة للقياس التي تتوفر بشأنها بيانات إحصائية وعلاوة على المؤشرات الرسمية، قد ترغب البلدان في النظر في وضع مؤشرات تعكس مساهمات الغابات في أهداف التنمية المستدامة الأخرى مثل الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي والحد من الفقر وغيرها.

جيم- الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

7- ستتألف الوثيقة الختامية للمفاوضات- المسماة "حزمة باريس"- من اتفاق عالمي وملزم قانوناً بشأن تغير المناخ يُبرم في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف ويبدأ نفاذه في عام 2020، ومن قرار بشأن الترتيبات السابقة على دخول الاتفاق حيز النفاذ. ومن المتوقع أن يعتمد الاتفاق نهجاً شاملاً للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه (مثلاً عدم استثناء أي قطاع من التنفيذ) وأن يركز على التكيف بقدر يفوق ما تم في بروتوكول كيوتو من أجل تحقيق توازن أفضل بين التخفيف والتكيف. ووقت كتابة هذا التقرير، تضمن النص التفاوضي¹ إشارة صريحة إلى المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها²، والإجراءات المتبعة في القطاعات التي تستخدم الأراضي، ويسلط الضوء أيضاً على الصلات بين التخفيف والتكيف، التي تتسم بالقوة على وجه الخصوص في القطاعات التي تستخدم الأراضي. وسواء تم الاحتفاظ بهذه الإشارات في النص النهائي الذي سيعتمد في باريس أم لا، فإن الاعتراف على نطاق واسع بأهمية الغابات بالنسبة للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه سيكفل أن ينطوي تنفيذ الاتفاق الجديد على اتخاذ إجراءات في قطاع الغابات.

ثالثاً- آثار العمليات العالمية للسياسات على الغابات والحراجة

8- ستقوم خطة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة بتوجيه الجهود نحو تحقيق التنمية المستدامة خلال السنوات الـ 15 المقبلة. ومن المتوقع أن تصبح أهداف التنمية المستدامة نقطة مرجعية رئيسية في ما يتعلق بالغابات والحراجة، وسيكون لها تأثير قوي على السياسات العالمية للغابات. وأهداف التنمية المستدامة هي أهداف طموحة ومُلهمّة وتشمل مجموعة واسعة من القطاعات. وكثير منها مترابط وسيستلزم تنسيقاً وتعاوناً بين القطاعات. ومن خلال أهداف التنمية المستدامة، من المتوقع أن يتم توثيق الصلات بين الغابات وغيرها من مجالات التنمية المستدامة.

9- وأكدت الدورة الحادية عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الإسهامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لجميع أنواع الغابات في تحقيق خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015، ويشمل مشروع القرار المعروف على المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعزيز هذه الإسهامات كهدف محدد جديد للترتيب الدولي المتعلق بالغابات، وكوظيفة أساسية جديدة للشراكة التعاونية في مجال الغابات. وقد دُعي المنتدى إلى المساهمة في تنفيذ الجوانب المتعلقة بالغابات من خطة التنمية لما بعد عام 2015 ومتابعتها واستعراضها باستخدام صك الأمم المتحدة للغابات كإطار لهذا العمل، وإلى إيلاء الاعتبار لهذا الدور في سياق خطته الاستراتيجية للفترة 2018-2030.

10- وسيضفي الاتفاق الجديد بشأن المناخ زخماً جديداً للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه في قطاع الغابات. وعلاوة على ذلك، فإن عملية السياسات المتعلقة بتغير المناخ والمبادرات ذات الصلة لها آثار أوسع على القطاع؛ فهي تتيح فرصاً جديدة في مجال تمويل الغابات وتزيد الالتزام

¹ الوثيقة FCCC/ADP/2-15/1 http://unfccc.int/resource/docs/2015/adp2/eng/01.pdf؛ أنظر أيضاً مذكرة بشأن السيناريو الذي أعده الرئيسان http://unfccc.int/resource/docs/2015/adp2/eng/4infnot.pdf (24 تموز/يوليه 2015)

² الحد من إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية والدور الذي يؤديه حفظ الغابات وإدارتها على نحو مستدام وتعزيز مخزونات كربون الغابات في البلدان النامية.

السياسي والتزام أصحاب المصلحة بدعم الإدارة المستدامة للغابات (SFM). وركز المنتدى الثالث للجنة الدائمة المعنية بالتمويل (SCF)، المعقود في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في 8 و 9 سبتمبر/أيلول بالتزامن مع المؤتمر العالمي للغابات المعقود في ديربان بجنوب أفريقيا، على تعزيز الاتساق والتنسيق في تمويل الغابات. وستعرض النتائج على الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف. وتسعى اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل إلى تعزيز التنسيق بين تمويل المناخ والتمويل الأعم للإدارة المستدامة للغابات، وهو عمل مستمر يجري في إطار منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، ويحظى بدعم مختلف أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات. ويقدم إعلان نيويورك بشأن الغابات، الذي اعتمد في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمناخ في سبتمبر/أيلول 2014³، مثالا رئيسيا لمدى تعزيز الشواغل المتعلقة بتغير المناخ للدعم المقدم للإدارة المستدامة للغابات. ويشمل الإعلان، المستند إلى بعض الأهداف العالمية الحالية ولكن مع توسيع نطاقها، التزامات بتقليل معدل فقدان الغابات الطبيعية على مستوى العالم بمقدار النصف بحلول عام 2020، ويسعى إلى وضع نهاية لفقدان الغابات الطبيعية بحلول عام 2030، وإعادة 150 مليون هكتار من المناظر الطبيعية وأراضي الغابات المتدهورة إلى هيئتها الأصلية بحلول عام 2020، وإصلاح مساحة إضافية تقارب 200 مليون هكتار على الأقل بحلول عام 2030، استبعاد إزالة الغابات من سلاسل إمدادات السلع الأساسية. وسيسهل العمل المتضافر والدقيق الذي تقوم به الحكومات ومنظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق هذه الأهداف في بلوغ الغايات الشاملة في مجال الإدارة المستدامة للغابات.

رابعاً- المضي قدماً نحو التنفيذ

11- على الرغم من أن الغابات لم تُذكر على وجه التحديد في جميع أهداف التنمية المستدامة أو غاياتها، فنظراً لتعدد وظائفها، فإن لها دوراً توديه في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، وخاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز الزراعة المستدامة، وتأمين حصول الجميع على الطاقة المستدامة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والنمو الاقتصادي المستدام، وضمان أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، ومكافحة تغير المناخ.

12- وفيما يتعلق بالغابات، سيستلزم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تركيزاً أقوى بكثير من جانب البلدان على المساهمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات في التنمية المستدامة. ولكي يحدث ذلك، سيتعين تعزيز إدماج الغابات بصورة أوثق في العمليات الرئيسية الأخرى على المستويين الدولي والوطني. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز توافر المعلومات عن المساهمات الاجتماعية والاقتصادية الفعلية والمحتملة للغابات لكي يتوافر لواضعي السياسات الأدلة اللازمة التي تمكنهم من اتخاذ قرارات تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وعملاً بتوصية الدورة الحادية عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، ينبغي أن يستخدم صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات كإطار لتوجيه التنفيذ.

13- ومن المتوقع أن يؤدي الاتفاق الجديد بشأن المناخ والتمويل المرتبط بالمناخ إلى حفز الاستثمار في التخفيف والتكيف المستنديين إلى الغابات، ودعم إسهامات القطاع في التحرك العالمي نحو اقتصاد أخضر. وسيؤدي اتفاق باريس إلى مدفوعات تسدد على أساس النتائج في إطار المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (وقد أرسى أساسها إلى حد كبير قرارات المؤتمر التاسع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير

المناخ التي تشمل إطار وارسو للمبادرة المعززة)، وسيعزز الاتفاق الجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة في مجال أنشطة التخفيف القائمة على الغابات. وسيتم تيسير تنفيذ إجراءات المبادرة المعززة وإجراءات التكيف ذات الصلة بالغابات في البلدان النامية عن طريق تمويل من صندوق المناخ الأخضر وغيره من المصادر، بما في ذلك صندوق البيئة العالمية، وبرنامج البنك الدولي للاستثمار في الغابات، والدعم الثنائي المهم.

14- والتحدي الذي تواجهه البلدان النامية سيتمثل في إدارة الانتقال من الإجراءات المبكرة المتخذة في إطار المبادرة المعززة (ومنها تعزيز نظم الرصد الوطنية للغابات؛ وتعزيز إدارة الغابات، بما في ذلك حقوق أصحاب المصلحة ومشاركتهم؛ وإنشاء أنظمة لكفالة تحديد الضمانات الاجتماعية والبيئية واحترامها) إلى نظام المدفوعات المستندة إلى النتائج في إطار المبادرة المعززة. وتواجه جميع البلدان ضرورة التأكد من أن أهدافها والتزاماتها المتعلقة بتغيير المناخ تعبر بوضوح عن أهدافها الأعم في مجال الإدارة المستدامة للغابات. وقد هيمنت المبادرة المعززة حتى الآن على الحوار حول الغابات وتغيير المناخ؛ وحث الوقت لإيلاء اهتمام أكبر لتحسين مساهمات الغابات في القدرة على الصمود والتكيف مع تغيير المناخ.

15- والتطورات الأخيرة في منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وعملية أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، تحتم على البلدان وتتيح لها فرصا فريدة لبناء قطاعات قوية ومستدامة للغابات تلبي الأهداف الوطنية واحتياجات أصحاب المصالح المختلفة والمساهمة في تحقيق أهداف الاستدامة العالمية. وهذا سيستلزم الاستثمار في بناء القدرات والتنمية المؤسسية، وتهيئة بيئة مواتية للسياسات، وضمان التمويل المستدام للغابات، وهي أمور ستخلق مجتمعة قطاعا قويا للغابات مكتفيا ذاتيا.

خامسا- نقاط مطروحة للنظر فيها

16- قد ترغب الهيئة في أن تنظر في ما يلي:

- تشجيع البلدان في المنطقة على الانخراط بنشاط في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات، من خلال تعزيز المساهمات الاجتماعية والاقتصادية للغابات ورصد التقدم المحرز باستخدام صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات كإطار للتنفيذ؛
- مطالبة منظمة الأغذية والزراعة بتقديم المساعدة في تحديد مؤشرات مناسبة لمساهمات الغابات في أهداف التنمية المستدامة والطرق الفعالة لقياسها، والقيام بالاشتراك مع أعضاء آخرين في الشراكة التعاونية في مجال الغابات بتقديم دعم للتنفيذ القطري لأهداف التنمية المستدامة ولخطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 المتصلة بالغابات.
- تشجيع البلدان على مواصلة الجهود الرامية إلى إدماج تغيير المناخ في برامجها الوطنية للغابات وإدراج الغابات على نحو واف في استراتيجياتها وخططها المتعلقة بتغيير المناخ، بما في ذلك خططها الوطنية للتكيف (NAPs) وإجراءات التخفيف الملائمة وطنيا (NAMAs).
- مطالبة منظمة الأغذية والزراعة بمواصلة تقديم دعم إلى البلدان، من خلال توفير أدوات وتقديم مساعدة تقنية لإدماج تغيير المناخ في قطاعاتها الحرجية والقطاعات ذات الصلة، بجملة سبل منها برامجها في مجال إعادة الغابات والمناظر الطبيعية إلى هيتها الأصلية،

وإدارة الغابات في الأراضي الجافة وفي البحر الأبيض المتوسط، وتنمية الجبال، والزراعة الذكية مناخياً، وتقديم الدعم في مجالي السياسات والمؤسسات؛ ومواصلة المساعدة في تعزيز النظم الوطنية لرصد الغابات لتخفيف حدة تغير المناخ (أي المبادرة المعززة) والتكيف مع تغير المناخ.